آفة الفساد في المنظومة التعليمية : تقييمها وطرق ومعالجتها

م. م خيرات مهدي فرحان

مديرية تربية القادسية

khayratmahdi@mu.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/٤/١

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٥/٥/٤

الملخص

يشكل الفساد في قطاع التعليم بشكل خاص تهديدًا لأساس المجتمع وتماسكه ورفاهيته, حيث يؤدي إلى الحد من قدرة المجتمع ككل على تشكيل وإعداد أفراده المتعلمين ذوي الأخلاق المؤهلين لقيادته مستقبلًا, وقد تصل تبعاته السلبية إلى فقدان المجتمع الثقة في امتلاكه لنظام تعليم عادل أو فعال, والاعتقاد بأنه يتم توفير خدمة التعليم لصالح فئة اجتماعية واحدة, بالإضافة إلى عدم الثقة في حكم وتقييم المعلمين لأداء الطلاب, الفساد في التعليم يؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، فيؤدي إلى تراجع جودة التعليم ومستوى المهارات والكفاءات لدى الشباب، مما يقلل من فرص الحصول على وظائف جيدة ويؤثر على التنمية الاقتصادية للبلد, تناولت الباحثة آفة الفساد في المنظومة التعليمية واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي, هدف البحث الى التعرف على المسببات والاثار المترتبة على آفة الفساد في المنظومة التعليمية, في حين توصلت الى عدة استنتاجات اهمها ان الفساد في التعليم يهدد رفاهة المجتمع لأنه يؤدي إلى تآكل الثقة الاجتماعية وتفاقم التفاوت, كما أنه يخرب التنمية من خلال تقويض تكوين أفراد متعلمين وكفؤين وأخلاقيين للقيادة المستقبلية والقوى العاملة .

الكلمات المفتاحية : الفساد , التعليم , المنظومة التعليمية

The Scourge of Corruption in the Education System: Evaluation, Methods, and Treatment

Assistant Lec. Khayrat Mahdi Farhan
Qadisiyah Education Directorate
khayratmahdi@mu.edu.iq

Submission Date: April 1, 2025
Acceptance Date: May 4, 2025

Abstract

Corruption in the education sector in particular poses a threat to the foundation, cohesion and well-being of society, as it limits the ability of society as a whole to form and prepare its educated and moral individuals qualified to lead it in the future. Its negative consequences may reach the loss of confidence in society in having a fair or effective education system, and the belief that the education service is provided for the benefit of one social class, in addition to the lack of confidence in the judgment and evaluation of teachers of students' performance. Corruption in education affects the social and economic development of society, leading to a decline in the quality of education and the level of skills and competencies among young people, which reduces the chances of obtaining good jobs and affects the economic development of the country. The researcher addressed the scourge of corruption in the education system and relied on the descriptive analytical approach. The research aimed to identify the causes and effects of the scourge of corruption in the education system, while reaching several conclusions, the most important of which is that corruption in education threatens the well-being of society because it leads to the erosion of social trust and the exacerbation of inequality. It also sabotages development by undermining the formation of educated, competent and moral individuals for future leadership and the workforce.

Keywords: corruption, education, educational system

المقدمة

التعليم يطور الناس في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والأخلاقية والروحية والسياسية والاقتصادية, فالتعليم قوة ديناميكية تمكن البلدان من تحقيق أهدافه الوطنية الشاملة, ومن الحقائق الثابتة أن البلدان التي طورت نظاما تعليميا سليما لديها نظام اجتماعي وسياسي سليم، ومع وجود أنظمة تعليمية فعالة، تلعب العديد من الدول دورا قياديا في المجتمع الدولي ويتمتع الأفراد بحرياتهم وهم أحرار ومتطورون سياسياً واقتصادياً , ويمثل وجود نظام تعليمي قوى عنصرًا محوريًّا في غرس القيم المشتركة اللازمة لسيادة القانون في المجتمعات, فالتعليم هو المحرك الرئيسي لتنمية كل من الفرد والمجتمع, وأحيانًا كثيرة يعد الحصول عليه شرطًا مسبقًا للمطالبة والتمتع بالعديد من الحقوق الأخرى, إلا أنه قد يساهم في أن يصبح الفساد هو القاعدة الأساسية لسلوكيات الأفراد في المجتمع.

يؤثر الفساد على التعليم عن طريق تأثيره على تكلفة الخدمات التعليمية وحجمها وجودتها , ويكون أثر ايضاً على وجدان وثقافة المعلمين والطلبة والاسر طويل المدى , وينعكس على أداء الافراد والخريجين سلبا طوال حياتهم المهنية, كما وان فرص ممارسة الفساد في هذه المجالات ليست متساوية, ولا تتضمن نفس الاشخاص, ولا تحدث بنفس درجة التكرار, وتأثيرها العام على عمل النظام التعليمي بنفس القوة, سواء كان هذا التأثير متعلقا بالتكاليف المادية أو الانسانية, أو كفاءة النظام, أو الاثار الضارة للفساد على القيم الاخلاقية .

تضمن البحث الحالي تقييم آفة الفساد وطرق معالجتها في التعليم من خلال اربعة مباحث , تناولنا في البحث الاول العناصر الاساسية للبحث (مشكلة البحث واهميته واهدافه ومنهاجيته) , اما البحث الثاني الاطار المرجعي للدراسة وتضمن تحديد المفاهيم والدراسات السابقة , والمبحث الثالث تضمن اشكال الفساد وصوره اضافة معرفة المسببات والاثار لظاهرة الفساد على التعليم , في حين المبحث الرابع تضمن استنتاجات وتوصيات ومقترحات البحث.

المبحث الاول : العناصر الاساسية للبحث

اولاً : مشكلة البحث

يعد الفساد من أكبر المشكلات التي تواجه الحكومات والمجتمعات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وتقف عائقاً في تحقيق تنميتها المستدامة, وذلك بسبب ما ينتجه الفساد من الانحراف في المعايير الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية, والقضية التي تشغل بال المجتمعات اليوم هو حجم هذا الفساد

بدرجة غير مسبوقة لا سيما الفساد في المنظومة التعليمية و لذا يسعى البحث الحالي للإجابة على التساؤلات التالية :

١) كيف ساهم الفساد في تدني مستوى الجودة والرصانة العلمية وضعف المنظومة التعليمية بأكملها ؟
٢) ماهي المسببات التي ادت الى انتشار الفساد في المنظومة التعليمية ؟
٣) ماهي الاثار المترتبة على تفشي الفساد في التعليم ؟
٤) ماهي الوسائل والطرق المتعبة للقضاء على آفة الفساد في المؤسسات التعليمية؟

ثانياً : اهمية البحث

أن أهمية دراسة هذا الموضوع والبحث فيه تكمن في أهمية نشر الوعي وزيادته لدى المجتمع لمواجهة الفساد بشتى صوره وأشكاله, حيث أن مصطلح (الفساد) من أكثر المصطلحات تداولاً ورواجاً هذه الأيام سواء في وسائل الإعلام المختلفة أو ما بين أفراد المجتمع بشكل عام, لأنه المعول الأساس لهدم وانهيار كثير من الأنظمة الاجتماعية والسياسية، بالإضافة لاعتباره المسبب الرئيسي للأزمة الاقتصادية العالمية ومديونية كثير من دول العالم في مختلف أصقاع الأرض, إضافة إلى تعدد أهداف الفساد وتنوع صوره المنظمة وغير المنظمة مما يجعله متشعباً متشابكاً ومنتشراً ، وبالتالي فإن هذا البحث يأتي محاولاً لدراسة مفهوم وصور ومؤشرات الفساد في العلمية التعليمية باعتبار التعليم هو اساس بناء المجتمعات وتقدم البلدان , فهو المحرك الرئيسي المعتمد عليه في انشاء اجيال متعلمة منتجة قادرة على النهوض بواقع بلدانهم .

ثالثا: اهدف البحث

يسعى البحث الحالي الى تحقيق الاهداف التالية :

١) معرفة مدى مساهمة الفساد في تدني مستوى الجودة والرصانة العلمية وضعف المنظومة التعليمية بأكملها
٢) التعرف على المسببات التي ادت الى انتشار الفساد في المنظومة التعليمية
٣) التعرف على الاثار المترتبة على تفشي الفساد في التعليم
٤) معرفة الوسائل والطرق المتعبة للقضاء على آفة الفساد في المؤسسات التعليمية؟

رابعاً : منهج البحث

ينتمي البحث الحالي الى البحوث التحليلية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والتي يهدف الى وصف الظاهرة الاجتماعية وتحليلها او تفسيرها في ضوء معطيات الواقع الاجتماعي , ويقوم المنهج الوصفي التحليلي

على الرصد والمتبعة الدقيقة لظاهرة او حدث معين بطريقة نوعية بفترة زمنية معينة او عدة فترات , للتعرف على الظاهرة او الحدث من حيث المحتوى والمضمون والوصول لنتائج وتعميمات تساعد على فهم الواقع وتطويره[١] .

ادوات البحث :

استخدمت الباحثة الادوات الاساسية للبحث العلمي ابتداء من الملاحظة والملاحظة بالمشاركة بالإضافة اعتمادنا على المعلومات و التقارير الصادرة من وزارة التربية و المنظمات العالمية مثل منظمة الشفافية الدولية ومكتب الامم المتحدة للجريمة والمخدرات ومنظمة العمل الدولية.

المبحث الثاني : الاطار المرجعي للبحث

اولاً : المفاهيم المستخدمة في البحث

الفساد : في اللغة تأتي من مصدر فسد يفسد افساداً, لكن اصطلاحاً يعرف الفساد تعريفات كثيرة وتشترك في وصفه بإساءة استخدام السلطة او الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة , عرفت منظمة الشفافية العالمية[*] الفساد بأنه : "بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية لنفسه او جماعته", اما في معجم أكسفورد عرفهُ "انه انحراف في اداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة"[٢].

فالفساد كظاهرة سلوكية – تضفي بظلالها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية – تتميز بها وبدرجات متفاوتة جميع المجتمعات في العصر الحديث على اختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهو يظهر في الدول النامية والدول المتقدمة اقتصادياً على حد سواء (وإن كانت هذه المجتمعات تختلف في تحليل مفهوم ومكونات الفساد ، كما تتباين في وجهات نظرها حول الأسباب والظروف التي تشجع على تفشي تلك الظاهرة)، ويعد أحد العوامل التي تلقي بظلالها بشكل أو بآخر على نتائج عملية التنمية في هذه الدول [٣], ويعرف الفساد بأنه "جريمةٌ مبنيَّةٌ على التفكير والحساب والتخطيط، لا على العاطفة، وهو بذلك عكس الاستقامة والنزاهة وبكلمات أخرى فإنَّ الفساد اعتداء على حقوق المواطن التي تضمنها الشرائع الدينية والقانون الإنساني والقوانين الوطنية، ويمكن النظر إليه كالداء المعدي الذي يبدأ من الفرد أو بعض الأفراد ليعم ضرره المجتمع بأكمله[٤].

المنظومة التعليمية : النظام هو كيان مادي أو غير مادي يضم بداخله مجموعة من الأجزاء أو الأشياء أو الأجهزة ترتبط فيما بينها بعلاقات، ويقوم كل جزء بوظيفة تتكامل بدورها مع وظائف الأجزاء الأخرى، وهذه العلاقات والوظائف المتكاملة التي تربط بين الأجزاء هي التي تجعل من النظام كلا موحدا، لذا تعد العلاقات التي تربط أجزاء الكيان جوهر لمفهوم النظام[٥] ,وهو ايضاً عبارة عن مجموعة مترابطة مع بعضها البعض من القواعد والتنظيمات والإجراءات التي تنتهجها دولة ما لتوجيه أمور التعليم وتسيير شؤونها سعياً إلى الارتقاء بالقيم والمبادئ العامة للأمة بما يتماشى مع السياسات التربوية لتعكس الفلسفة بمختلف أشكالها: الفكرية، والاجتماعية، والسياسية في دولة معينة[٦] .

عُرف **النظام التعليمي** بأنه: : "واقع التعليم المنظم الذي يوجد في كل مجتمع من المجتمعات ليقوم على تشكيل الأجيال الناشئة، والنظام التعليمي بهذا المعنى، يشمل عناصر عديدة ترتبط فيما بينها بشبكة من العلاقات المعقدة مدخلات أهداف تربوية عامة أهداف تربوية خاصة بكل مستوى تعليمي، ونوعيات المعلمين والمعلمين والإمكانيات المادية المتاحة من مؤسسات تعليمية وأدوات وتجهيزات، ومناهج تربوية ومقررات دراسية، وأدوات تقويم ومخرجات"[٧].

وتضم المنظومة التعليمية كل عناصر العملية التعليمية ومكوناتها من الغايات والأهداف الأنظمة، وكل العاملين في قطاع التعليم والطلاب والمباني والامكانيات المادية والمناهج والمقررات، وما يربط بين هذه المكونات من علاقات وظيفية وما يحدث بينها من تفاعل وتعاون بقصد تحقيق غايات وأهداف معينة مرسومة بصورة مسبقة[٨] ,

المبحث الثالث : الاطار النظري للبحث

اولاً : اشكال الفساد وصوره

للفساد عدة اشكال يمكن ان تلخص فيما يلي :

١) **الفساد الاداري** : " أزمة خلقية في السلوك تعكس خللا في القيم وانحرافا في الاتجاهات على مستوى الضوابط والمعايير التي استقرت عزمًا أو تشريعا في حياة الجماعة وشكلت البناء القيمي في كيان الوظيفة العامة "[٩] , الفساد الإداري متعلق بالانحرافات الوظيفية لموظفي القطاع العام والخاص من خلال سوء التسيير والإهمال للواجبات، ومخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية والجماعية ، واستغلال موظفي الدولة مناصبهم الإدارية وصلاحياتهم من أجل الحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير شرعية.

وفي ظل غياب تعريف عام متفق عليه، فيمكن تعريف الفساد الإداري على أنه " كل تصرف غير قانوني أو مادي أو أخلاقي من جانب العاملين في بيئة إدارية , يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة أو تعطيل مصالح المواطنين وإرهاقهم بالتسيب والإهمال, وإضاعة الوقت في غير ما جعل له مما يؤدي إلى هدر في موارد الدولة الاقتصادية" تكون نتيجته إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعدم الاستقرار السياسي ".

٢) **الفساد المالي** : ويعرف بأنّه : "سوء استخدام الأموال العامة أو تحويلها من أجل مصلحة خاصة أو تبادل الأموال مقابل خدمة أو تأثير معيّن". كما يعتبر من الفساد المالي الاستهانة بالملكية العامة وكل ما من شأنه أن يؤدّي إلى استبعاد قدر كبير من موارد البلاد المالية والاقتصادية (وهي بطبيعتها موارد ذات أهمية بالغة في عمليات التنمية كالاختلاس والتزوير وسرقة المال العام. وكذلك استخدام وسائل مالية مشروعة لتغطية التعاملات المالية الممنوعة أو غير النظامية لتضليل السلطات الرسمية وشرعنة الأموال الفاسدة.

٣) **الفساد الأخلاقي** : الأخلاق السامية لغة عالمية تفهمها كل الشعوب، وبهذه اللغة تعامل الشعوب الأخرى مع بعضها ، فالعدل والإحسان والصدق فضائل محببة لكل النفوس، بغض النظر عن انتماء الافراد واصلهم وعرقهم، وهي أسباب نهضة الأمم وبداية ازدهارها، فالأخلاق جزء أساسي في حياة كل شعب، وعندما تتدهور هذه المبادئ النبيلة، سيؤدي ذلك حتما إلى فساد الأمم وزوال بريقها وألقها وسبب قوتها وعزتها، فمهما كانت القوانين صارمة والرقابة مستمرة فإن ذلك لا يغني أبدا عن الخلق الجميل الذي يجعل من الإنسان الرقيب على نفسه.

ويبدأ الفساد الأخلاقي من الفرد الذي هو عضو في أسرة، وبالسكوت عنه يبدأ في الانتشار والاستشراء حتى يصبح كالداء في الهواء، ومن أهم أسباب تدهور الأخلاق غياب الوازع الديني، وتجاهل مفاهيم العدل والفضيلة والمساواة، ثم سكوت وعدم قيام المختصين بواجباتهم.

٤) **الفساد السياسي** : ويقصد به فساد الساسة والحكام وزعماء الأحزاب، وأعضاء الحكومة، وأعضاء المناب وأعضاء المجالس الشعبية والمحلية، والمشتغلون بالعمل السياسي. عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد السياسي بأنه : "إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من لدن مسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة، بهدف زيادة السلطة أو الثروة، ولا يشترط أن يشمل تبادلا للمال، فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو منح تفضيل معين" [١٠] , ومن صور الفساد أيضا الاستبداد السياسي وهو من أخطر أنواع الفساد التي عرفتها البشرية على مدار التاريخ، ترجع خطورته إلى ارتباطه بأكبر قوة مسيطرة في المجتمع، ويؤدي الصدام بين المجتمع وقمة هرم السلطة إلى فساد كبير قد يصل إلى تقسيم الدول ووقوعها في شرك الاستعمار، وإلى تفكك الروابط بين أفراد المجتمع وطوائفه، إن الاستبداد السياسي يبيد كل أسباب الارتقاء والتقدم، ولا تصلح الحياة برجل يزعم العلم بكل شيء .

٥) **الفساد الاجتماعي** : مجموعة من السلوكيات التي تُحطّم أو تكسر مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة في المجتمع والمقبولة منه، أو المتوقعة من النظام الاجتماعي القائم بمعنى تلك الأفعال الخارجة عن قيم الجماعة الإنسانية التي تترسخ بفعل الظروف البنائية التاريخية التي تمر بها المجتمعات البشرية" [١١] , ويؤدي الفساد الاجتماعي إلى التفكك الأسري، وانتشار المسكرات والإخلال بالأمن، والقتل والسطو، فهو يشمل جميع الممارسات التي تخالف الآداب العامة والسلوك القويم.

٦) **الفساد البيئي** : وهو ما يلحق البيئة من تلف وضرر بحيث تفقد وظيفتها الإيجابية للبشرية، ويصيب الضرر منها التربة ومياه الأنهار والبحار والينابيع والمياه الجوفية، والهواء والنبات والغابات والحيوان، والنظام البديع للعلاقات المتبادلة والمترابطة بين الموجودات لتحقيق كون موزون فالبيئة مجال واسع وحيوي لعيش الإنسان، وقد خُلقت البيئة متناسقة بما يناسب الإنسان والتي تجعله يحيى حياة طيبة خالية من الأوبئة والأمراض، فالفساد البيئي يؤدي إلى تحوّل المكونات الطبيعية المحيطة بنا إلى أخرى ضارة أو فاقدة لقيمتها وعملها كتلوث الهواء حيث تجاوزت نسبه اليوم حدودا لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية، واختلال التوازن النباتي والحيواني، وزيادة نسبة انبعاث الكربون الذي أدى إلى ارتفاع حرارة الجو، وبدأت الكتل الجليدية بالذوبان، تضررت منه الكائنات الحية واختل توازن محاطها.

صور الفساد

١) **الرشوة** : والتي تكون بدفع أموال لأصحاب القرار أو الموظفين من أجل الحصول على حقوق الغير بالباطل، أو تحقيق مأرب لا يأذن به القانون، أو الظلم وإحقاق الباطل وإبطال الحق، ويُمكن تعريفها : بما يقدمه صاحب الحاجة محقا كان أو مبطلا إلى من بيده قضاء حاجته، أو من يجب عليه القيام بذلك سواء أكان ذلك مباشرة أم بواسطة، وسواء أكان بطلبه أم عن طريق المصانعة » (المهايني، ٢٠٠٨). وقد تأخذ تفسيرات عديدة منها أنها هدية أو مساعدة أو ثمن فنجان قهوة، أو أتعاب إضافية، وبات دفع الرشوة في كثير من المجتمعات كأنه حق للمرتشين أو أصل ثابت يساومون عليه علنا في بعض الأحيان. ولهذه الظاهرة تأثير كبير من الناحية الاقتصادية، ونتائجها مؤذية، ويتحمل من جرائها المجتمع كلفة إضافية تتمثل في تكاليف تداول السلع أو الخدمات على نحو يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وتدهور مستويات الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية، وتصبح الرشوة خطرا كبيرا حين تصيب الجهاز القضائي، لأنّ العدالة هي التي تحكم كلّ حركة المجتمع وفي جميع الجوانب ولا يمكن أن يستغنى عنها بأي حال من الأحوال، حتى اللصوص حينما يقومون بتقسيم ما سرقوه يحرصون على أن تكون القسمة بينهم بالعدل.

٢) **الوساطة** : ويُقصد بها : طلب شخص من موظف عام أو خاص إنجاز عمل مشروع أو غير مشروع لصالحه أو لصالح جهة معينة، ويكون الدافع الذي يحمل الموظف على تلبية هذا الطلب القرابة أو الصداقة

وليس الحق والقانون. أو تدخل شخص ذو مركز وظفي عال أو تنظيم سياسي لتعيين شخص في منصب لا يستحقه، أو إبرام عقد ونحوه، وتعتبر المجتمعات النامية أكثر تأثرا بهذا السلوك من المجتمعات المتقدمة، ويعود ذلك إلى استمرار العلاقات الأولية التقليدية والعشائرية، وما يرتبط بها من معايير ثقافية في البيئة الاجتماعية[١٢].

٣) **المحاباة** : وهي تفضيل قريب أو صاحب في الوظائف والمناصب أو أهل ملة على أخرى فيما هو ملك للمواطنين جميعا، وينشأ عن ذلك فساد كبير حيث يسند الأمر إلى غير أهله، ويتبوأ ضعاف النفوس وأصحاب الأهواء المناصب الهامة في المجتمع، ويُمسك المفسدون بمفاصل الدولة، فتظهر الطبقية ويكثر الجور والظلم، وتتراكم الثروة في أيدي مجموعة قليلة من الناس، فالواجب في الوظيفة أن تُسند لمن توافرت فيه شروطها ومؤهلاتها القائمة على أساس المقدرة والجدارة والأمانة والعدل، أما الاعتبارات الاجتماعية أو العرفية أو العشائرية فلا تأثير لها في عملية التوظيف. لذلك يجب على كل من تقلد منصبا أن يولي على كل عمل من أعمال الناس ، أصلح من يجده لذلك العمل .

٤) **الابتزاز**: ويكون باستغلال المبتز منصبه الوظيفي للحصول على مال أو خدمة من شخص بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة عليه، مثلما يحدث في دوائر الضريبة ونحوها.

٥) **التزوير** : الذي يكون في الشهادات العلمية والإدارية والنقود وهو اصطناع لعملة نقدية تقليدا لعملة صحيحة بهدف وضع العملة المزيفة في التداول، والتلاعب بالأرقام التجارية للتهرب من الضرائب، وإتلاف المستندات والوثائق إتلافا كليا أو جزئيا على نحو يجعلها غير صالحة للاستشهاد، وغير ذلك. كما يوجد أيضا ما يُعرف بالتزوير المعنوي، ويُقصد به تغيير الحقيقة بطريقة غير مادية، بمعنى أنه لا يترك أثرا في الوثيقة المحررة يمكن أن تدركه الحواس، أي ذلك النوع من التزوير الذي يؤدي إلى تشويه المعاني التي كان يجب أن يعبر المحرر عنها وفقا لإرادة من ينسب إليه بعض بياناته، وذلك كتدوين بيانات تختلف عن البيانات التي يجب تدوينها.

٦) **الغش** : ويكون في فساد التعليم من خلال الغش في الامتحانات او التلاعب في درجات الامتحانات من قبل اللجان المختصة, وكذلك يوجد في التجارة ومشاريع البناء وغيرها، كالغش في ذاتية البضاعة وعناصرها وكمياتها ووزنها وصفتها ومصدرها. وكذلك نهب المال العام، وهو أحد أهم العوامل في تبديد الثروة الوطنية، ويتمثل على الخصوص في منح الترخيصات والإعفاءات الضريبية لأشخاص أو مؤسسات بغير وجه حق، بغية إرضاء من هم في السلطة أو تحقيق مصالح متبادلة([١٣]).

٧) ومن صور الفساد أيضا **الإهمال الوظيفي** : ويُقصد به تراخي الموظف العام عن القيام بالواجبات الموكلة إليه بحكم وظيفته ، وبالقدر الواجب من الحيطة والحذر، ولا عبرة لمصدر تلك الواجبات فقد يكون مصدرها نص قانوني أو لائحة أو قرار إداري أو أوامر داخلية، أو تعليمات مكتوبة أو شفوية، وحتى العرف. والتغيب

غير المبرر عن العمل والتأخر عن الالتحاق به وإضاعة الوقت في الحديث وقراءة الجرائد، وإطالة وقت الراحة الممنوحة للموظف الذي يعمل على دوام متواصل .

٨) **الاختلاس** : فهو نوع من أنواع الفساد الكبير، ويتحقق حينما يُدخل الموظف العام في ذمته مالا يقوم عليه بحكم وظيفته، سواء كان المال مملوكا للدولة أو لأحد الناس، أو ودائع في الخزائن أو صناديق الأحواز (البنوك) أو مؤسسات الإقراض المتخصصة، أو الشركات المساهمة العامة.

ثانياً : التعليم حق من حقوق الانسان

يعتبر التعليم من اهم مصادر الاستثمار في رأس المال البشري وهو الممر للتنمية والتقدم , وينظر اليه كسبيل لتحسين نوعية الحياة ولأهمية التعليم على الافراد والجماعات والمجتمعات فقد صُنف كحق من الحقوق الاساسية التمكينية التي كفلتها جميع مواثيق حقوق الانسان , وتحمل الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية التزاماً قانونياً باحترام الحق في التعليم وحمايته وتحقيقه بصفته حقا إنسانياً معترفاً به عالمياً منذ إشهار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن " لكل فرد الحق في التعليم" (المادة ٢٦) أعادت الوثائق المتتالية التأكيد بأن التعليم الأساسي ينبغي أن يكون إلزاميا ومتوفرا للجميع». مع مراعاة خاصة لإمكانية الوصول إليه، وعدم التمييز والقبول والتكيف.

لقد صادقت غالبية دول العالم بشكل تتابعي على الاتفاقيات الأساسية: ١٦٠ دولة أطراف في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتمتع اتفاقية حقوق الطفل بقبول شبه عالمي وذلك بقبول ١٩٣ من الدول الأطراف. وبالنتيجة، فإن ٩٥٪ من دول العالم (٢٠٣) دولة) لديها قوانين نافذة بإلزامية التعليم وتشكل جميع هذه النصوص قاعدة قانونية متينة لمحاربة أية خروقات للحق في التعليم، بما فيها تلك الناتجة عن السلوكيات الفاسدة.

مبادئ أساسية للحق في التعليم من المبادئ التي تقوم عليها المعايير الدولية المتعلقة بالحق في التعليم هناك ثلاثة مبادئ على الأقل يمكن اعتبارها عمليا ذات صلة بمحاربة الفساد[١٤].

المبدأ الأول هو أن التعليم الأساسي يجب أن يكون مجاناً للجميع, وحسب هذا المبدأ لا يطلب من أي طفل أن يدفع رسوماً غير قانونية أو غير مصرح بها, ولا يمكن حرمانه من دخول المدرسة على أساس عدم دفعه لهذه الرسوم.

المبدأ الثاني هو مبدأ عدم التمييز الذي يقدمه العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل. وكذلك اتفاقية اليونسكو ضد التمييز في التعليم. وبموجب هذا المبدأ فإن تشجيع الأطفال وانتقالهم

إلى المستويات الأعلى في النظام التعليمي ينبغي أن يبنى على الجدارة، وليس المحسوبية أو محاباة الأقارب أو دفع الرشاوى.

المبدأ الثالث هو مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية تؤسس المادة ٤(ب) من الاتفاقية ضد التمييز في التعليم نفسها لواجب الدول الأطراف أن تضمن تكافؤ معايير التعليم في جميع مؤسسات التعليم العامة للمرحلة نفسها، وأن تكون الظروف المتعلقة بجودة التعليم متكافئة كذلك». وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإنه وفقاً لهذا المبدأ ينبغي ألا يتأثر عدد ساعات التعليم المقدمة في كل مدرسة بالتغيب غير المبرر للمعلمين، أو بطرح المعلمين للدروس الخصوصية.

من الحقوق إلى أهداف في السياسات العالمية

اعتبر المجتمع الدولي الوصول الشامل والمتكافئ للتعليم الأساسي عالي الجودة هدفاً رئيسياً للسياسات , وقد ألزم إطار عمل دكار الذي تبناه المنتدى التربوي العالمي في ٢٨ نيسان/ إبريل ٢٠٠٠، الحكومات والمنظمات الدولية ب " مع حلول العام ٢٠١٥، ضمان حق جميع الأطفال تحديدا البنات والأطفال في أوضاع صعبة والمنتمين للأقليات العرقية في الوصول إلى تعليم أساسي إلزامي ومجاني وجيد الجودة وإتمام هذا التعليم" وهذا ما يجد صداه في الهدف الثاني من الأهداف التنموية للألفية التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في السنة نفسها والذي يهدف إلى " بحلول العام ٢٠١٥، يضمن تمكن الأطفال في كل مكان. أولادا وبنات من إتمام المسار الكامل للتعليم الأساسي وأن يحظى الأولاد والبنات بالوصول بشكل متساوٍ لجميع مستويات التعليم".

اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في العام ٢٠١٥ بالإجماع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأهدافها الـ ١٧، وهدفت الخطة إلى تحديد اتجاه السياسات العالمية والوطنية المعنية بالتنمية , وإلى تقديم خيارات وفرص جديدة لردم الفجوة بين حقوق الإنسان والتنمية, ولهذا يعكس العديد من الأهداف محتوى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومنها **الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد**[١٥], كما أن خطة عام ٢٠٣٠ مترسخة في صميمها في مبادئ المساواة وعدم التمييز، وملتزمة بشمل الجميع، من دون أي استثناء، وبالوصول أولا للمستبعدين، وبإيلاء المجموعات المهمشة اهتمامًا خاصًا، كما أنها خصصت هدفين لمكافحة التمييز وعدم المساواة، الهدف الخامس بشأن المساواة بين الجنسين، والهدف العاشر بشأن الحدّ من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها .

أعادت خطة التنمية المستدامة مفهوم نزاهة الحكم إلى الواجهة, ذلك أن الأهداف ال ١٧ مترابطة وغير قابلة للتجزئة، ولا يمكن العمل على تحقيق بعض الأهداف بمعزل عن الأخرى، ولا يمكن الحديث عن التنمية

من الأساس في ظل الفساد. كما أن العمل على الهدف الرابع التعليم الجيد" يتطلب أيضا العمل على إنجاز خطوات ملموسة على صعيد الأهداف الأخرى، ومنها الهدف ال ١٦ المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، وما يرتبط به من مؤشرات تفصيلية منها الحوكمة، ومكافحة الفساد الذي يعد ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة تؤثر على جميع البلدان. فالفساد يقوض المؤسسات الديمقراطية ويبطئ التنمية الاقتصادية ويساهم في انعدام الاستقرار الحكومي. كما يهاجم الفساد أسس المؤسسات الديمقراطية من خلال تشويه العمليات الانتخابية وتحريف سيادة القانون، وخلق مستنقعات بيروقراطية قائمة على طلب الرشاوي فقط[١٦].

يصنف التعليم بأنه حق إنساني راسخ، ومن ثم فإنه يقع على عاتق الدول الالتزام باحترام هذا الحق، ويتطلب هذا الأمر جملة من الإجراءات والموارد . إن انتهاك الحق في التعليم قد ينتج بشكل مباشر عن الفشل بالقيام بالإجراءات المطلوبة لتحقيق المبادئ الأساسية، لكنه لا يقف عند هذا الحد، حيث يمكن أن ترتقي بعض حالات الفساد أيضا لانتهاك هذا الحق كالفساد في المشتريات، والشهادات المزورة، واختلاس الأموال المخصصة للتعليم وإجراءات التوظيف والترقيات، والمحاباة في العلامات المدرسية إلخ.

يمكن أن يعزى التقدم البطيء للدول إلى فشل الحكومات في التعامل مع التزاماتها المالية، وذلك بسبب ممارسات فاسدة أحيانا. وفي حالات أخرى يمكن تفسيرها جزئياً بانعدام الإرادة السياسية والخبرة في التخطيط لتلبية احتياجات الذين يصعب الوصول إليهم، وانعدام محاربة الممارسات الفاسدة التي تقوض وصولهم إلى تعليم عالي الجودة. وفي حالات أخرى يمكن لتكاليف فرصة التعليم، والتي يحتمل أن تزيد نتيجة الاضطرار إلى دفع أقساط غير قانونية ورشاوى وغيرها، أن تشكل عقبة قوية أمام دخولهم المدرسة.

قد ينتج انتهاك الحق في التعليم عن الإجراءات المباشرة التي تقوم بها الجهات الفاعلة في الدولة أو نتيجة فشلها في القيام بالإجراء المطلوب , ويمكن فهم هذا الأمر كانتهاكات للالتزام باحترام وحماية وإعمال الحق في التعليم، ويمكن أن يشمل ذلك على سبيل المثال، الفشل في توفير التعليم الأساسي المجاني وتخصيص موارد كافية، والتصدي للتمييز في التعليم والتصدي للسياسات التي تديم القصور في جودة التعليم والتصدي للفساد في قطاع التعليم.

يمكن أن يرقى العديد من أعمال الفساد إلى انتهاك الحق في التعليم. الرشوة من أجل الحصول على القبول في مؤسسات تعليمية أو على الدرجات المفضلة واختلاس الأموال العامة المخصصة للمواد التعليمية والأبنية المدرسية، وتسريب المواد المدرسية والفساد في المشتريات الخاصة بالبنية التحتية للمدرسة وفي إجراءات التوظيف، والشهادات المزورة التي تؤدي إلى غياب المهارات التعليمية كلها مجرد أمثلة من أخرى كثيرة. وبدون

شك، فإن عدم وضع الموارد العامة المخصصة لقطاع التعليم في مكانها الصحيح والفشل في التصدي للفساد وعدم إنصاف الضحايا تشكل جميعاً انتهاكاً للحق في التعليم.

نظام التعليم في العراق

يخضع التعليم العراقي لسيطرة صارمة من قبل الحكومة العراقية الوطنية من خلال وزارة التربية العراقية, ويتم توفير هذا التعليم الحكومي العام مجانا من المدرسة الابتدائية, وصولاً إلى مراحل الدكتوراه, وتوجد معاهد للتعليم الخاص أيضاً، ولكنها عادة تفرض رسوما وبالتالي فهي غير متاحة لجميع المواطنين بطريقة متساوية[١٧] , وتمتد الدورة التعليمية الرسمية في العراق إلى ١٢ سنة, منها ٦ سنوات من التعليم الابتدائي الإلزامي, والتي تبدأ من سن ٦, تليها ٣ سنوات من المرحلة المتوسطة، ثم ٣ سنوات من التعليم الثانوي، وتنقسم إلى ثانوية عامة من العلمي والأدبي والثانوية المهنية الصناعية أو الزراعية أو التجارية وتتألف مراحل التعليم في وزارة التربية العراقية من:

- الحضانات ورياض الاطفال : تخدم هذه المدارس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ إلى ٥ سنوات.
- المدرسة الابتدائية: يكون الطلاب مؤهلون للتسجيل في هذه المدارس في سن السادسة وتتكون المدرسة الابتدائية من ٦ صفوف، حيث يؤدي اجتياز الامتحان الوطني واستلام شهادة المدرسة الابتدائية إلى جعل الطلاب مؤهلين للالتحاق بالمدرسة المتوسطة. ويعاني التعليم الابتدائي بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تدفع الآباء إما إلى عدم إرسال أطفالهم إلى المدرسة أو ترك أطفالهم المدرسة في سن مبكرة علاوة على ذلك، يعاني المعلمون من تدني رواتبهم ونقص حاد في الكتب المدرسية والوسائل التعليمية وسوء التواصل بين المعلمين وأولياء الأمور، ومن أبرز مشكلات التعليم الابتدائي ارتفاع معدل الطلاب الراسبين.
- المدرسة المتوسطة : يلتحق الطلاب بعد ذلك بالمدرسة المتوسطة، أي الصفوف من السابع إلى التاسع. وعند الانتهاء من الصف التاسع، يخضع الطلاب لامتحان شهادة البكالوريا الوطنية المتوسطة. وعند النجاح، يمكن للطلاب الالتحاق بمدرسة ثانوية عامة أو مهنية.
- المدرسة الثانوية: يلتحق الطلاب بالمدارس الثانوية من الصفوف ١٠ إلى ١٢. ويوجد في العراق فئتان من المدارس الثانوية العامة والمهنية. حيث تقدم المدارس العامة تعليما جيدًا مع مسار أدبي / إنساني ومسار علمي, وهناك ثلاثة فروع للمدارس المهنية: الزراعية والصناعية والتجارية. وتعد المدارس الزراعية الطلاب للعمل في مجال تربية المحاصيل بينما تقوم المدارس الصناعية بإعداد الطلاب لوظيفة في آليات السيارات أو الأعمال المعدنية أو القطاعات الصناعية الأخرى؛ أما المدارس التجارية فتعد الطلاب لوظيفة في إدارة الأعمال أو المحاسبة، ويتكون التعليم الثانوي من مرحلتين كل ثلاث سنوات, وتشكل السنوات الثلاث الأولى

المرحلة الإعدادية المؤدية إلى شهادة البكالوريا من المستوى الثالث، وتشكل السنوات الثلاث المتبقية مرحلة تحضيرية تؤدي إلى البكالوريا من المستوى السادس.

- التدريب التقني والمهني : التدريب المهني هو فرع من فروع نظام التعليم الثانوي. حيث يحق للطلاب العراقيين اختيار التعليم الثانوي المهني مباشرة بعد المرحلة المتوسطة بدلاً من مواصلة التعليم ضمن المدارس الإعدادية، ويمكن لأعلى ١٠ بالمائة من الطلاب الحاصلين على أفضل الدرجات مواصلة دراستهم في الكليات التقنية

ثالثاً : الفساد في المنظومة التعليمية – المسببات والاثار

ويتألف قطاع التعليم من مؤسسات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، والثانوي، والتعليم العالي، فضلاً عن الهياكل الإدارية، ووكالات الاعتماد، ومجالس الامتحانات، ومجموعة من هيئات الترخيص والتفتيش والتنظيم. وهو يوظف مئات الآلاف من الموظفين، ويستهلك كميات هائلة من الإمدادات، ويتطلب بنية تحتية واسعة النطاق, والحجم الهائل للقطاع يجعله عرضة للفساد, نظراً للمبالغ الضخمة المخصصة له وصعوبة الإشراف والتفتيش والمراقبة[١٨] , التعليم هو حق أساسي من حقوق الإنسان ومحرك رئيسي للتنمية الشخصية والإنسانية والتنمية الاجتماعية , ويعتبر ايضاً حقاً تأسيسيا وشرط أساسي لقدرة الشخص على المطالبة بالعديد من الحقوق الأخرى والتمتع بها , ولكن الفساد ونقص التمويل يضعف هذا الدور , فأن المجتمعات التي يتفشى فيها الفساد لديها خطر كبير من أن يتم تقويض نظام التعليم بأكمله , وعلاوة على ذلك، فإن التعليم هو مسعى عالي المخاطر، ويقدره كل من الحكومات والآباء، الذين يدركون أن نتائج التعليم تحدد مستقبل الأفراد والأمة. وهذا يخلق حوافز لمقدمي الخدمات التعليمية للمطالبة بالرشاوى، وللآباء وغيرهم من مستخدمي النظام للدفع حتى لا يفوتوا الفرص.

شكل رقم (١) يوضح تصنيف مارك بايمان لصور فساد التعليم

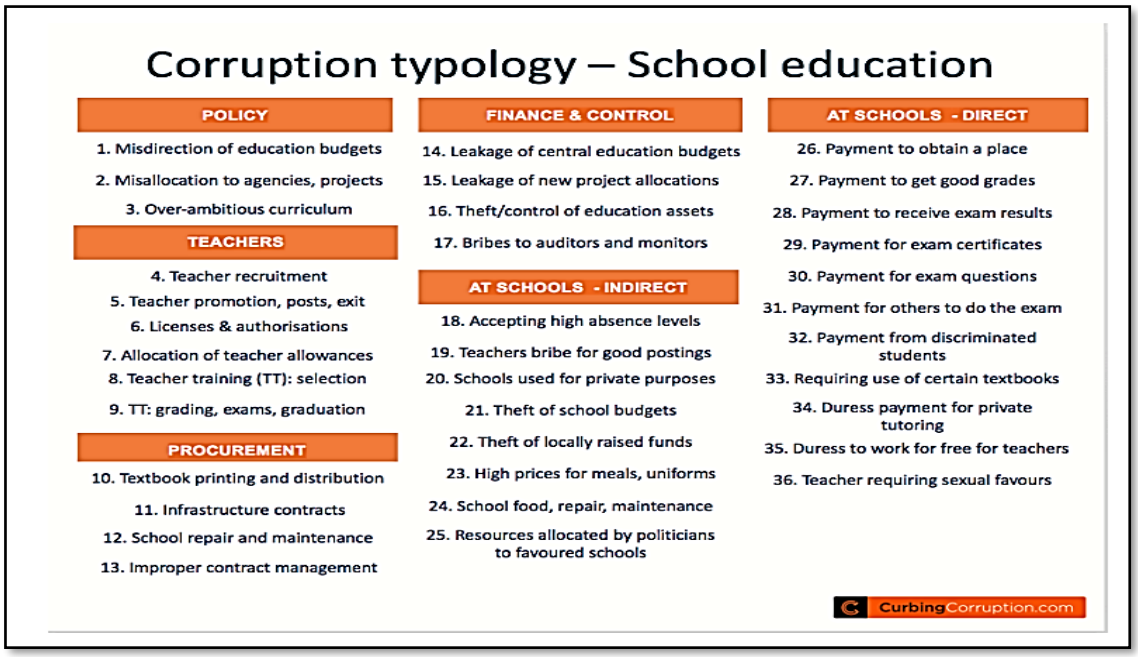

وهذا التصنيف(*) يحدد ٣٦ نوعًا مختلفًا من الفساد في التعليم عبر ست فئات[١٩] :

١) المعلمون: المحسوبية في التعيينات والوظائف، والدفع لتأجيل التقاعد، والدفع مقابل التراخيص.

٢) جودة بيئة التعلم: مثال على ذلك المدارس غير المبنية بشكل صحيح، والمدارس المستخدمة لأغراض خاصة، ومدفوعات الإكراه للدروس الخصوصية، والتحيز الخبير في الشكاوى والإجراءات التأديبية، وحقوق الإنسان والتمييز المرتبط بها ضد مجموعات معينة .

٣) التقييم: على سبيل المثال الرشوة للحصول على أماكن مدرسية، أو للحصول على نتائج جيدة في الامتحانات أو للحصول على شهادات الامتحان.

٤) التمويل: مثل تحويل تمويل المدرسة من قبل المديرين، والسرقة من المنح، والفساد في التعاقدات، والأسعار المرتفعة بشكل مصطنع للكتب المدرسية أو المعدات المدرسية أو طعام المدرسة.

٥) توفير التعليم: على سبيل المثال، بعض المقاطعات/المواقع المفضلة للتمويل أو التعليم الأفضل، أو المناهج الدراسية المفرطة التي تؤدي إلى الغش لتمرير الطلاب في الامتحانات

٦) الحوكمة وإدارة النظام: نظام إدارة معلومات التعليم الضعيف أو المقيد، والتسامح مع الاحتيال والهدر، وضوابط التحكم الضعيفة، والافتقار إلى قدرات الرقابة المستقلة، على سبيل المثال فيما يتعلق بجودة التعليم، والاتصال العام الضئيل بشأن الأداء والخيارات.

وتضمن تقرير البنك الدولي الذي صدر مؤخرا في ١٤٠ صفحة حول الاوضاع الاقتصادية والتنموية في العراق فصلا استقصائيا وتحليليا وارقاما استثنائية حول التعليم ,احتوى التقرير على معلومات صادمة واستنادا عليها يحذر البنك الدولي(*) من أزمة تواجه العراق تتعلق برأس المال البشري تغذيها أزمة التعليم, حيث يؤكد ان الطفل المولود في العراق اليوم سيصل، في المتوسط، إلى ٤١ بالمائة فقط من إنتاجيته المحتملة عندما يكبر، فلن يتوقع للطفل العراقي ان يحقق اكثر من ٤ سنوات فقط من التعلم عند وصوله عمر ١٨.[٢٠]

وبهذا يتمتع العراق بواحد من أدنى مؤشرات رأس المال البشري في المنطقة, يعزو التقرير اسباب انخفاض مستويات رأس المال البشري الى السنوات الطويلة من الصراع الدموي، وغياب الاصلاحات, ومحدودية الفرص المتاحة للشباب, والاضطرابات الاجتماعية، والفساد الاداري.

تتلخص نتائج التقرير بما يلي[٢١]:

١) ينفق العراق ١٠٪ أقل لميزانيته العامة على التعليم (الاولي والعالي) مقارنة بمتوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتمثل رواتب المدرسين والموظفين حصة عالية نسبيًا من الإنفاق على التعليم العام (٩٣ في المائة) بينما يتم تخصيص ١٪ فقط من ميزانية الاستثمار في العراق لقطاع التعليم.

٢) تظهر الارقام نقصا كبيرا في معدلات الالتحاق ما قبل الابتدائي والثانوي حيث يلتحق ١١٪ فقط من الاطفال بعمر ٥ سنوات. في التعليم الثانوي، تتراوح معدلات الالتحاق بين ٥٨ و ٣٣ في المائة في التعليم الثانوي والاعدادي، على التوالي.

٣) تؤثر المعدلات المنخفضة بشكل خاص لتنفيذ الميزانية الاستثمارية بشدة على أداء نظام التعليم إلى جانب أداء باقي القطاع العام.

٤) شهدت مخصصات التمويل العام لقطاع التعليم المهني انخفاضا حادا في التحاق الطلاب، مصحوبا بانخفاض كبير في عدد المدارس والمدرسين.

٥) يؤثر النقص في البنية التحتية التعليمية بشكل كبير على القدرة على تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة حيث يبلغ متوسط عدد الطلاب في المدرسة الواحدة بما يقارب ٤٠٠ طالبا مع مشاركة عدد من المدارس في بنايات ومرافق واحدة.

٦) بالرغم من عدم مشاركة العراق بصورة عامة في مسابقات تقييم الاداء للطلبة اظهرت أحد المقاييس القليلة لنتائج تعلم الطلاب وهي تقييم القراءة للسنوات المبكرة لعام ٢٠١٢ إلى أن جودة التعليم، كما يتم قياسها من خلال تعلم الطلاب، أقل بكثير مما هي عليه في البلدان المجاورة.

٧) المناهج القديمة ومحدودية التطوير المهني للمعلمين، والدعم غير الكافي لمرشدي المدارس وبرامج التعلم، والبرامج المحدودة للشباب المعرضين للخطر جميعها اثرت بصورة سلبية على التعليم. على سبيل المثال، في حين أن وقت التدريس في العراق قصير بالفعل وفقا للمعايير الدولية، أفاد ٢٥ بالمائة من الطلاب في عام ٢٠١٨، أنهم لم يتمكنوا من حضور الدرس بسبب غياب المعلم، أو بسبب إغلاق المدرسة خلال العام الماضي.

٨) أدى الصراع الذي خلقته داعش في العراق إلى أزمة إنسانية تميزت بالنزوح الداخلي لـ ٣.٢ مليون عراقي وتدمير البنية التحتية والخدمات في المناطق التي احتلتها داعش سابقًا. في ١٦ مدينة داخل المحافظات السبع المتضررة بشكل مباشر تضررت البنية التحتية في ٦٢ بالمائة من المدارس ودمرت ١٨ بالمائة من المدارس تدميرا تاما.

٩) يقدر التقرير احتياجات إعادة الإعمار ب ٤.٩ تريليون دينار عراقي وهذ المبلغ يمثل أضرار البنية التحتية، بينما تمثل احتياجات التعافي مثل استعادة خدمات التعلم والتعليم بـ ٤٩٠ مليار دينار عراقي لتطوير التعليم المهني للمعلمين وللمواد التعليمية ولبرنامج تاهيل الشباب خارج المدرسة.

١٠) تقدر وزارة التربية وجود نقص في البنية التحتية لأكثر من ١٠٠٠٠ مبنى مدرسي.

١١) يقدر البنك الدولي أن إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق (التربية والتعليم العالي– باستثناء إقليم كوردستان) في عام ٢٠١٩ بلغ ١٠.٨ تريليون دينار عراقي. يمثل هذا زيادة طفيفة من ١٠.٠ تريليون في عام ٢٠١٨، لكنه يمثل انخفاضا من حوالي ١١.٦ تريليون في عام ٢٠١٣. الإنفاق الحكومي في العراق (٩.٧ في المائة) اقل بكثير من المعدل الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبالغ ١٤.٠ في المائة.

١٢) لم تنفق وزارة التربية والتعليم اي مبلغ من الميزانية الاستثمارية في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وانفقت أقل من ٢٤ مليار دينار عراقي في عام ٢٠١٩، وهو ما يمثل ٩ في المائة فقط من ميزانية الاستثمار الفعلي لقطاع التعليم. اما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فانفقت أقل من ٤ في المائة من ميزانية الاستثمار الفعلي للتعليم العالي في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

١٣) لمواجهة التحديات الحالية والتطلعات المستقبلية لقطاع التعليم في العراق بقترح التقرير التدابير التالية لضمان كفاية الإنفاق على التعليم العام: أ) إعطاء الأولوية للاستثمارات في التعليم على المدى المتوسط من بين الأولويات المتنافسة العديدة على موارد الميزانية الشحيحة خلال مرحلة التعافي من فيروس كورونا. ب) توسيع نصيب الإنفاق فيما عدا الرواتب في ميزانية التعليم. ج) توجيه موارد عامة إضافية للمناطق والمجموعات الأكثر احتياجا.

١٤) ترتبط الاختلافات في معدلات الالتحاق بالمدرسة عبر المحافظات بالفقر، لا سيما في المرحلة الثانوية. في حين أن معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية مرتفعة بشكل عام في جميع أنحاء العراق، فإن المشاركة في التعليم الثانوي تنخفض مع زيادة معدلات الفقر في المحافظة (بمتوسط نقطة مئوية واحدة لكل نقطة مئوية زيادة في الفقر متعدد الأبعاد).

١٥) تظهر عينة المسح عدم وجود طالبة من خارج الشريحة الاجتماعية الاقتصادية الأعلى مسجلة في الدراسات العليا. يبدو التعليم الجامعي رفاهية حيث يبدو ان ٢٣ في المائة فقط من الطالبات المسجلات في الجامعة ينتمين إلى أسر تقع في الشريحة الاجتماعية والاقتصادية الفقيرة.

١٦) يستمر الفساد في التأثير سلبًا على تقديم الخدمات العامة في العراق عبر العديد من القطاعات، بما في ذلك التعليم. وفقًا لمعهد دراسات الإدارة والمجتمع المدني، ذكر ٤٧ في المائة من المستطلعين في العراق أن الفساد هو مصدر قلقهم الرئيسي. التعيينات وفساد الرواتب في شكل "موظفين وهميين" يعيق الكفاءة والمصداقية. وفقا للبنك الدولي المحسوبية تحفز السلوك الفاسد في مشاريع التنمية. على سبيل المثال، غالبا ما تكون تكاليف مشاريع التنمية مبالغا فيها بشكل كبير بحيث يمكن للقيادات وأعوانها الاستفادة منها. في التعليم، يعني هذا أن المستويات المنخفضة بالفعل من مخصصات الاستثمار العام للقطاع قد لا تُستخدم بشكل فعال لمعالجة النقص الصارخ في البنية التحتية لنظام التعليم.

الاثار المترتبة على فساد قطاع التعليم

من منظور التنمية الاجتماعية قد يكون الفساد في التعليم أكثر خبثاً منه في القطاعات الأخرى, وذلك لأن ضحاياه من الصغار, هناك اتفاق عام بأن الفساد يقوّض الاستثمار الذي يضعه المجتمع لتعليم مواطنيه المستقبليين, ويفشل الاستثمار المجتمعي عندما يسمح للبعض بالنجاح دون جدارة, مما يضخم صفوف القادة والمهنيين غير الأكفاء، بينما لا يستطيع آخرون من ذوي القدرات الفكرية تحقيق إمكاناتهم في التعليم ليس بسبب عدم قدرتهم على التمكن من المنهاج بل لأنهم لا يستطيعون الحصول على حقوقهم الأساسية أو لأنهم لا يستطيعون التماشي مع القواعد الفاسدة , ويتلخص آثار فساد التعليم بالتالي[٢٢] :

- يلحق الفساد ضرراً دائماً بجميع أعضاء المجتمع, وبشكل خاص بأولئك الضعفاء والمحرومين, وعندما لا تستطيع الفئات الفقيرة والمهمشة التماشي مع القواعد التي تحدد النجاح أو عندما لا يستطيعون تحمل الأعباء المالية للفساد فإنهم يكتشفون أنهم قد خدعوا بوعود الفرصة التعليمية وبذلك يضيع أعضاء المجتمع الضعاف الفرصة لتحقيق إمكاناتهم ووضعها للفائدة العامة, إما بترك التعليم بكامله أو بكبح

طموحهم ردا على تناقضات غرفة الصف الفاسدة. وعندما تكون هذه هي الحالة، فإن وظيفة المساواة التي يقوم بها التعليم تصبح مهددة أو تضيع تماماً. وهذا ليس في مصلحة أحد على المدى البعيد.

- وعلى المدى البعيد، فإن للفساد في التعليم آثاراً سلبية على جودة التعليم وعلى مخرجات التعلم. وجد مؤلفو دراسة كبيرة تمت بتكليف من صندوق النقد الدولي أن الفساد يرتبط باستمرار مع تكلفة أكبر وجودة أقل في التعليم. وأظهرت دراسة تجريبية أخرى في ٥٠ بلداً أنه كلما زادت معدلات الفساد في البلد ازدادت مخرجات التعليم فيه سوءا. حتى مع ضبط المتغيرات الأخرى. وفي ضوء هذه النتائج. ليس غريباً أن نستنتج أن الفساد يلحق الضرر بالجميع.
- ويلقي الفساد بأكبر ظلاله في التعليم نتيجة الموقع الذي يحتله في المعايير والقيم التي ينقلها للشباب في مسيرة التعليم ومن المعروف أن القواعد الظاهرة وتلك الخفية التي يتم تعليمها في المدرسة تلعب في تكوين الطلبة دورا مساويا في الأهمية للدور الذي تلعبه معايير النجاح الأكاديمي الرسمية. ويبرز مؤلفو المساهمات المتضمنة في هذا التقرير الآثار المتباينة للفساد على الشباب في مختلف مناطق العالم وفي مراحل التعليم كافة، إلا أن مجالات التقارب في هذه الآثار لا لبس فيها. إذا رأى الصغار أن لا مناص من الفساد كوسيلة للتقدم في التعليم. فإن هناك احتمالاً كبيرا بأنهم سيندمجون في سلوكيات فاسدة كبالغين.
- يصبح الفساد في قطاع التعليم أحياناً مسألة حياة أو موت. سواء أكان ذلك في البلدان النامية أو تلك المتقدمة. عندما يطلب المعلمون الفاسدون مقابلاً جنسياً للعلامات، فإن الطلبة يجدون أنفسهم في مأزق الطريق الحياة أفضل في المستقبل يتطلب المخاطرة بالحاضر. تصبح حياة الناس في خطر على يد الأطباء والمهندسين ضعيفي التدريب ولكنهم يحملون تراخيص جيدة". وكذلك الأمر بالنسبة للباحثين الفاسدين في المؤسسات الأكاديمية الذين يقدمون مخرجات متحيزة ومزورة إلى الرصيد العلمي. وبذا لا يكون منع الفساد في قطاع التعليم وملاحقته مجرد مسألة نزاهة بل كذلك ضمانة أساسية لحياة البشر.

المبحث الرابع : النتائج والتوصيات والمقترحات المقدمة في البحث

اولاً : نتائج البحث

١) إن الفساد في التعليم يهدد رفاهة المجتمع لأنه يؤدي إلى تآكل الثقة الاجتماعية وتفاقم التفاوت, كما أنه يخرب التنمية من خلال تقويض تكوين أفراد متعلمين وكفؤين وأخلاقيين للقيادة المستقبلية والقوى العاملة.

٢) يؤثر الفساد في التعليم الابتدائي والثانوي على صنع السياسات والتخطيط وإدارة المدارس والمشتريات وسلوك المعلمين.

٣) وتشمل الأمثلة الغش وغير ذلك من الانتهاكات الأكاديمية؛ والرشوة والمحسوبية والمحاباة في قبول المدارس وتعيين المعلمين وترخيص المرافق التعليمية؛ والتلاعب في العطاءات في شراء الكتب المدرسية والمستلزمات المدرسية؛ وتحويل الأموال والمعدات؛ وتغيب المعلمين؛ واستغلال أطفال المدارس في الجنس أو العمل غير مدفوع الأجر.

٤) يساهم الفساد في ضعف نتائج التعليم, حيث يؤدي تحويل أموال المدارس إلى سرقة موارد المدارس، في حين أن المحسوبية والمحاباة يمكن أن تضع معلمين غير مؤهلين في الفصول الدراسية, وقد يؤدي التلاعب في العطاءات إلى الحصول على كتب مدرسية ومستلزمات ذات جودة رديئة, عندما يتعين على الأسر دفع الرشاوى مقابل الخدمات، فإن هذا يضع الطلاب الفقراء في وضع غير مؤات ويقلل من المساواة في الوصول إلى التعليم.

٥) غالبًا ما تخلق سمات نظام التعليم والاقتصاد السياسي في بلد ما حوافز للفساد, تمكن الأساليب الخاصة بالقطاعات لإصلاح مكافحة الفساد أصحاب المصلحة من استهداف حالات محددة من السلوك الفاسد والحوافز الكامنة وراءها.

ثانياً: التوصيات والمقترحات

١) يجب أن يكون تقييم مخاطر الفساد وتصميم استراتيجيات التخفيف عملية مملوكة محليًا وبقيادة اصحاب القرار ويمكن أن يساعد رسم الخرائط السياقية، باستخدام أدوات مثل تحليل الاقتصاد السياسي، وتحليل القوة والنفوذ، ونهج نزاهة أنظمة التعليم ، والممارسين في اكتشاف مشاكل الفساد وتحديد الحلفاء أو المعارضين المحتملين للإصلاح.

٢) يجب على أصحاب المصلحة الانخراط في الحوار وبناء الإجماع للاتفاق على المشاكل التي يجب إعطاؤها الأولوية، مع مراعاة إلحاحها والجدوى السياسية لاستراتيجيات مكافحة الفساد المختلفة.

٣) زيادة نصيب التعليم في الميزانية الحكومية من خلال تعزيز الإنفاق الاستثماري وما غير رواتب المدرسين والموظفين.

٤) المساواة في الإنفاق على التعليم وتحسين النتائج التعليمية للأطفال من الأسر والمناطق الأقل ثراءً , و كفاءة الإنفاق على التعليم من خلال تعزيز القيمة مقابل الاستثمار في التعليم من خلال تحسين أداء القطاع ضمن قيود الموارد المتاحة.

٥) تحسين فعالية إدارة قطاع التعليم من خلال الترتيبات المؤسساتية المبسطة التي تفضي بشكل أكبر إلى تحقيق النتائج.

قائمة المصادر

١) ربحي مصطفى عليان , **البحث العلمي اسسه , مناهجه , اساليبه وإجراءاته** , بيت الافكار الدولية , عمان – الاردن , ٢٠٠١ م , ص٤٧ .

٢) ليلى علي احمد الشهري , **الفساد مكافحته والوقاية منه** , بحث منشور في مجلة لحولية كلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات , المجلد الثامن , العدد الثالث والثلاثين , الاسكندرية – مصر , ص٢٧٥-٢٧٦ .

٣) صلاح الدين فهمي محمود ، **الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية** ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٤م ، ص ١٧ .

٤) مصلح عبير , **النزاهة والمساءلة والشفافية في مكافحة الفساد** , الطبعة الثالثة ,دار أمان للطباعة والنشر. فلسطين , ٢٠١٣ , ص١٨٢.

٥) فاروق شوقي البوهي , **دراسات في نظم التعليم** , شركة الجمهورية الحديثة للطباعة والنشر , الاسكندرية – مصر , ٢٠٠٢م , ص٩

٦) عبد العزيز عبدالله السنبل وآخرون , **نظام التعليم في المملكة العربية السعودية** , ط٥ , دار الخريجي , الرياض– المملكة العربية السعودية , ٢٠٠٧م , ص١٢٠

٧) فاروق عبده فلية , احمد عبد الفتاح الزكي , **معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً** , دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر , مصر , ٢٠٠٤م , ص٢٤٥.

٨) محمد الجواهري , **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية : انكليزي–عربي** , سلسلة معاجم وقواميس متخصصة , المركز القومي للترجمة – القاهرة , ط١ , ٢٠١٠م , ص٤٥ .

٩) أبراهيم بدر شهاب , **معجم مصطلحات الادارة العامة : موسوعة إدارية شاملة لمصطلحات الادارة المحلي** , دار بشير للنشر والتوزيع , عمان – الاردن , ١٩٩٨م .

١٠) رمزي محمود حامد ردايدة , **أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي** , رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة اليرموك , أربد – الاردن , ٢٠٠٦ م .

١١) عيسى عبد الباقي موسى , **معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد – دراسة تحليلية ميدانية** , رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة جنوب الوادي , قنا – مصر , ٢٠٠٤ م .

١٢) موريل بويسون , **المعايير الدولية والاطر التنظيمية الوطنية لتحقيق الحق في التعليم** , تقرير مقدم من قبل منظمة الشفافية العالمية لسنة ٢٠١٣ , ص٢٥ – ٢٦ .

١٣) حذيفة جلامنة , **تقرير مراجعة الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم من منظور الفساد المبني على النوع الاجتماعي** , تقرير اعدته ائتلاف أمان من اجل النزاهة والمساءلة بتمويل من الاتحاد الاوربي , رام الله – فلسطين , ٢٠٢٣ م , ص ٧ .

١٤) مكتب الامم المتحدة الاقليمي المعني بالمخدرات والجريمة https://www.unov.org/unov/ar/unodc.

١٥) **سياسة وطنية البنية التحتية للمدارس في العراق** , دراسة مقدمة من قبل خبراء ومختصين في وزارة التربية العراقية الى البنك الدولي لدعم التعليم وتنمية المهارات في العراق , ٢٠٢١ , ص١٩

١٦) تقرير منظمة الشفافية لعالمي لسنة ٢٠١٣ , ص ٤ .

١٧) محمد الربيعي , **البنك الدولي يحذر من تراجع التعليم في العراق** , تقرير مقدم الى موقع بنك ميديا الرسمي على الرابط https://www.pukmedia.com/AR/details/?Jimare=159659:

١٨) زينب بارتو وسيبيل كولاكسيز , **الدراسة التشخيصية المنهجية عن العراق** , الموقع الرسمي للبنك الدولي , قدمت الدراسة في ٣ شباط ٢٠١٧ م , ص ٨٦ – ٧١ .

١٩) منظمة الشفافية العالمي , **تأطير الفساد في التعليم** , لسنة ٢٠١٣

٢٠) Mark Pyman and Ian Kaplan, Curbing corruption in School Education, Curbing Corruption Sector reform experience & strategies, June 2021

الهوامش :

١) ربحي مصطفى عليان , **البحث العلمي اسسه , مناهجه , اساليبه وإجراءاته** , بيت الافكار الدولية , عمان – الاردن , ٢٠٠١ م , ص٤٧ .

*) **الشفافية الدولية** ويرمز لها إختصار (TI) وهي منظمة دولية غير حكومية تأسست سنة ١٩٩٣ معنية بالفساد , هذا يتضمن الفساد بكل انواعه , ويشتهر عالمياً بتقريرها السنوي (مؤشر الفساد) وهو قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم ومقر المنظمة الرئيسي يقع في برلين – ألمانيا .

٢) ليلى علي احمد الشهري , **الفساد مكافحته والوقاية منه** , بحث منشور في مجلة لحولية كلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات , المجلد الثامن , العدد الثالث والثلاثين , الاسكندرية – مصر , ص٢٧٥-٢٧٦ .

٣) صلاح الدين فهمي محمود ، **الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية** ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٤م ، ص ١٧ .

٤) مصلح عبير , **النزاهة والمساءلة والشفافية في مكافحة الفساد** , الطبعة الثالثة ,دار أمان للطباعة والنشر. فلسطين , ٢٠١٣ , ص١٨٢.

٥) فاروق شوقي البوهي , **دراسات في نظم التعليم** , شركة الجمهورية الحديثة للطباعة والنشر , الاسكندرية – مصر , ٢٠٠٢م , ص٩٨

٦) عبد العزيز عبدالله السنبل وآخرون , **نظام التعليم في المملكة العربية السعودية** , ط٥ , دار الخريجي , الرياض– المملكة العربية السعودية , ٢٠٠٧م , ص١٢٠

٧) فاروق عبده فلية , احمد عبد الفتاح الزكي , **معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً** , دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر , مصر , ٢٠٠٤م , ص٢٤٥.

٨) محمد الجواهري , **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية : انكليزي–عربي** , سلسلة معاجم وقواميس متخصصة , المركز القومي للترجمة – القاهرة , ط١ , ٢٠١٠م , ص٤٥ .

٩) أبراهيم بدر شهاب , **معجم مصطلحات الادارة العامة : موسوعة إدارية شاملة لمصطلحات الادارة المحلي** , دار بشير للنشر والتوزيع , عمان – الاردن , ١٩٩٨م .

١٠)رمزي محمود حامد ردايدة , **أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي** , رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة اليرموك , أربد – الاردن , ٢٠٠٦ م .

١١)عيسى عبد الباقي موسى , **معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد – دراسة تحليلية ميدانية** , رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة جنوب الوادي , قنا – مصر , ٢٠٠٤ م .

١٢) عيسى عبد الباقي موسى , **معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد – دراسة تحليلية ميدانية** , مصدر السابق .

١٣) عيسى عبد الباقي موسى , مصدر سابق , ص٦٨

١٤) موريل بويسون , **المعايير الدولية والاطر التنظيمية الوطنية لتحقيق الحق في التعليم** , تقرير مقدم من قبل منظمة الشفافية العالمية لسنة ٢٠١٣ , ص٢٥ – ٢٦ .

١٥) حذيفة جلامنة , **تقرير مراجعة الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم من منظور الفساد المبني على النوع الاجتماعي** , تقرير اعدته ائتلاف أمان من اجل النزاهة والمساءلة بتمويل من الاتحاد الاوربي , رام الله – فلسطين , ٢٠٢٣ م , ص ٧ .

١٦) مكتب الامم المتحدة الاقليمي المعني بالمخدرات والجريمة https://www.unov.org/unov/ar/unodc.

١٧) **سياسة وطنية البنية التحتية للمدارس في العراق** , دراسة مقدمة من قبل خبراء ومختصين في وزارة التربية العراقية الى البنك الدولي لدعم التعليم وتنمية المهارات في العراق , ٢٠٢١ , ص١٩

١٨) تقرير منظمة الشفافية لعالمي لسنة ٢٠١٣ , ص ٤ .

* يعود تاريخ هذا التصنيف إلى عام ٢٠١٧، عندما طوره مارك بايمان باعتباره توليفة من تصنيفات أخرى بحيث يمكن تطبيقه على نظام تعليمي وطني كامل. ثم شكل جزءًا من تحليل كبير لنظام التعليم المدرسي بأكمله في أفغانستان. كان لهذا التقرير تأثير كبير في تحفيز التغيير في وزارة التعليم في أفغانستان. وعلى الرغم من خطورة قضايا الفساد في ذلك البلد، فإن التصنيف نفسه يشبه أيضًا تلك الموجودة في البلدان الأقل فسادًا. وهناك طريقة ثانية يمكنك من خلالها هيكلة قضايا الفساد وهي تجميعها تحت ستة لبنات أساسية لنظام التعليم وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

١٩ Mark Pyman and Ian Kaplan, Curbing corruption in School Education, Curbing Corruption Sector reform experience & strategies, June 2021

*) تتألف مجموعة البنك الدولي، وهي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة, يبلغ عدد البلدان الأعضاء في مجموعة البنك الدولي ١٨٩، ويمثل الموظفون أكثر من ١٧٠ بلداً مختلفاً في أكثر من ١٣٠ موقعًا في مختلف أرجاء العالم، وبذا تمثل مجموعة البنك الدولي شراكة عالمية فريدة , ٥ مؤسسات تعمل من أجل تقديم حلول مستدامة لتقليص الفقر وبناء الرخاء المشترك في البلدان النامية.

٢٠) محمد الربيعي , **البنك الدولي يحذر من تراجع التعليم في العراق** , تقرير مقدم الى موقع بنك ميديا الرسمي على الرابط : https://www.pukmedia.com/AR/details/?Jimare=159659

٢١) زينب بارتو وسيبيل كولاكسيز , **الدراسة التشخيصية المنهجية عن العراق** , الموقع الرسمي للبنك الدولي , قدمت الدراسة في ٣ شباط ٢٠١٧ م , ص ٨٦ – ٧١ .

٢٢) منظمة الشفافية العالمي , **تأطير الفساد في التعليم** , لسنة ٢٠١٣ ص ٢٠ .